

مدى مساهمة ديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات (دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة الليبي)

أ. أحمد الهادي الرحومي* أ. صلاح النوري الدبسكي** زهاء مالك العود***

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى مساهمة ومشاركة المستويات الإدارية المختلفة ووسائل وأساليب الرقابة المعتمدة في ديوان المحاسبة الليبي في عملية ضبط الأداء المالي داخل البلديات وكذلك معرفة مدى قدرة ديوان المحاسبة الليبي على تقديم الاقتراحات والتوصيات التصحيحية إلى الجهات المختصة، لاتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بضبط الأداء المالي ومعرفة المعوقات تحد من تطبيق الأساليب والوسائل الموضوعية لضبط الأداء المالي الداخلي. وفي ضوءه توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: يساهم ديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات و يقوم بتبني نظام مناسب لضمان الجودة حول انشطته الرقابية وتبين ان ديوان المحاسبة الليبي يقوم في استقصاء الأساليب والوسائل الحديثة والفعالة للمساهمة في الضبط على الأداء المالي للبلديات، وإيصال المعلومات لصانعي القرار في البلديات في الوقت الملائم وضع أهداف مالية واضحة وقابلة للتنفيذ ضمن الزمن المحدد لها وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها: تبني نظام التحفيز جيد يؤدي بموجبه إلى المساهمة في صنع دوافع للمشاركة في تأدية الضبط على الأداء المالي للبلديات، وأيضاً الاهتمام أكثر بترقية كفاءة موظفيه، من خلال عقد المؤتمرات والندوات للمساهمة في ضبط الأداء المالي، كذلك المساهمة في تعزيز قدرة البلديات الليبية على أتباع سياسات محاسبية سليمة ودقيقة.

الكلمات المفتاحية: ديوان المحاسبة الليبي، المستويات الإدارية، الوسائل والأساليب، ضبط الأداء المالي.

المقدمة:

يعد ديوان المحاسبة الليبي هو الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ليبيا، وهو هيئة مهنية مستقلة ومحيدة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، يتبع الديوان السلطة التشريعية مباشرة، وهو عضو في المنظمات الدولية والأفريقية والعربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

* محاضر مساعد بكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب

إيميل: arhumi@elmergib.edu.ly

**محاضر مساعد بكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب

إيميل: salahnouri76@gmail.com

***بكالوريوس محاسبة



يهدف الديوان بشكل أساسي إلى تحقيق رقابة فاعلة على المال العام والتحقق من حسن استخدامه وكيفية التصرف فيه، وذلك من خلال فحص الحسابات ومراجعتها وتقييم أداء جميع الجهات الخاضعة لرقابته وهذا ما يوضح طبيعة الدور المناط بديوان المحاسبة كجهة رقابية حكومية، تقوم بالإشراف محاسبيا على إدارات الدولة، من وزارات، ومؤسسات، وهيئات، وغير ذلك امثال البلديات؛ بهدف ضبط الإنفاق العام، والرقابة على الأموال العامة للدولة.

ويمكن القول إن الهدف الرئيسي لديوان المحاسبة في إبداء مدقق الحسابات لرأي فني محايد بشأن مدى صدق وسلامة الحسابات لإدارة البلدية، حيث تؤدي عملية مراجعة ادارة البلديات إلى اكتشاف الأخطاء المحاسبية، وتلاعب الموظفين في عدم تطبيقهم للوائح المالية، وإظهار التعدي على المال العام، والتأكد من سلامة استخدامه، وإدارته بكفاءة. ولذلك فالدراسة الحالي يناقش دور ديوان المحاسبة في ضبط الأداء المالي، وذلك من خلال النظر إلى مدى ارتباط تطبيق ديوان المحاسبة بضبط الأداء المالي للبلديات.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في مدى مساهمة ديوان المحاسبة الليبي في ضبط الاداء المالي في البلديات والذي تمثل مؤشراً مهماً على حسن سير العمل، وكفاءته داخل إدارة البلدية، وهذا يتطلب منها إيجاد آليات تتعلق بضبط الأداء المالي، وبشكل يمكنها من أداء مهماتها بكفاءة عالية، مع ضرورة إيجاد صيغة لتطبيق آليات، التقييم مقارنة مع المعايير الموضوعية. والذي يتم من خلاله ضمان حسن سير العملية الإدارية ككل، إذ يسعى الديوان لاستمرار ضمان الحفاظ على الأموال العامة، وتحقيق التميز الرقابي، ومواكبة المستجدات والتطورات المهنية العالمية في مجال الرقابة على المال العام، وينتج في سبيل ذلك أساليب متعددة، منها؛ السعي لزيادة المخصصات المرصودة له في الموازنة العامة، وتأهيل وتدريب موظفيه، وتعيين متخصصين في المجال المالي ذوي كفاءة وخبرة ومصداقية، وتطوير منهجيات ووسائل وأساليب وتقييم أداء عمله الرقابي، وخلافاً.

وبناءً على ما تقدم تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة ديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات؟

ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية الآتية:

- 1- هل تساهم المستويات الإدارية المختلفة بديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات؟
- 2- هل تساهم الوسائل والأساليب الرقابية المعتمدة في ديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات؟

فرضيات الدراسة:

من خلال الأسئلة سالفة الذكر في مشكلة الدراسة، يمكن وضع الفرضيات التي سيتم التحقق من

صحتها:



الفرضية الرئيسية: هناك مساهمة إيجابية لديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات. ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: هناك مساهمة إيجابية لمشاركة المستويات الإدارية المختلفة لديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك مساهمة إيجابية لوسائل وأساليب الرقابة المعتمدة لديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات.

اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- 1) معرفة تقييم الدور الرقابي لديوان المحاسبة الليبي في عملية ضبط الأداء المالي داخل البلديات.
- 2) تحديد اختصاصات وصلاحيات ديوان المحاسبة الليبي لتطبيق الوسائل والأساليب الرقابة المعتمدة في ضبط الأداء المالي داخل البلديات.
- 3) معرفة مدى قدرة ديوان المحاسبة الليبي على تقديم النتائج والتوصيات التصحيحية إلى الجهات المختصة؛ لاتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بضبط الأداء المالي داخل البلديات.
- 4) معرفة المعوقات التي يرى موظفو ومراجعو ديوان المحاسبة الليبي أنها تحد من تطبيق الأساليب والوسائل الموضوعية لضبط الأداء المالي داخل البلديات.

أهمية الدراسة:

إن هذا الدراسة تستمد أهميتها من أهمية إدارة البلديات ، ودورها في المجتمع، فالخدمات العامة التي تقدمها البلديات للمواطنين تعكس أهمية هذه البلديات، وبالتالي وحتى تتصف هذه الخدمات العامة بالكفاءة والفاعلية، فإن الأمر يتطلب اكتشاف ومعالجة المشاكل التي تعاني منها هذه البلديات، هذا ومن جهة أخرى فإن المساهمة في تطوير دليل الرقابة على الأداء في ديوان المحاسبة لا يقل أهمية في الموضوع، ويعتبر ديوان المحاسبة الليبي هو الجهاز الرقابي، ذو السلطة الأعلى في حماية المال العام، ويتبع مجلس النواب من حيث الإشراف، فإن من الأهمية أن يناط بهذا الجهاز عملية ضبط الأداء المالي في جهات ومؤسسات الدولة ، ومنها إدارة البلديات من خلال الصلاحيات الممنوحة له، حيث إن ضبط الأداء المالي لأجهزة الدولة سيقود كنتيجة حتمية إلى الحفاظ على المال العام وحسن إدارة خدماتها ، وهو ما يؤكد على أهمية الإجراءات والآليات المتبعة من قبل ديوان المحاسبة في ضبط الأداء المالي في البلديات.

ومن هنا يتضح ان للدراسة أهمية من الناحية العلمية ومن الناحية العملية تتمثل في الآتي:

أولاً: الأهمية من الناحية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة من الناحية العلمية في الآتي:



(1) تعتبر دراسة هذا الموضوع ذات أهمية لمعرفة مدى مساهمة ديوان المحاسبة في ضبط الأداء المالي للبلديات.

(2) أن موضوع هذه الدراسة يعد حديثاً كدراسة، لم تغطه الدراسات السابقة بصورة كافية، كما انها إضافة علمية للباحثة، وامتداد للتراكم المعرفي.

(3) معرفة المفاهيم الخاصة بالأداء المالي ومقاييسه ومؤشراته.
ثانياً: الأهمية من الناحية العملية:

(1) تكمن أهمية هذه الدراسة إلى الكشف على مدى مساهمة ديوان المحاسبة في ضبط الأداء المالي في البلديات اللببية وكيفية ذلك، ومن ثم التعرف على نوعية العلاقة التي تربط هذا المساهمة في الرقابة للديوان وضبط الأداء المالي واتجاه تلك العلاقة.

(2) تتبع أهمية هذه الدراسة مما تقدمه من نتائج إلى جميع المعنيين ،من طلاب وأكاديميين، واقتصاديين ،وأصحاب قرار ، وذلك بإعادة توجيههم من خلال هذا الدراسة الى مساهمة ديوان المحاسبة في ضبط الأداء المالي، وبيان العلاقة بين المتغيرات، ومدى قوة هذه العلاقة واتجاهها في مجتمع الدراسة، وبالتالي فهو يقدم لهم مواطن الضعف والقوة في تلك العلاقة ؛ لتصويب الخلل، وتعزيز نقاط القوة إن وجدت، وذلك عبر استطلاع آراء المعنيين حول مدى مساهمة ديوان المحاسبة في ضبط الأداء المالي للبلديات، الذي يمكن للمؤسسات المنتمية إليه الاستفادة من نتائج هذا الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

(1) ديوان المحاسبة الليبي: ديوان المحاسبة الليبي هو الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ليبيا، وهو هيئة مهنية مستقلة ومحيدة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة. يتبع الديوان السلطة التشريعية مباشرة، وهو عضو في المنظمات الدولية والافريقية والعربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (اللائحة التنفيذية لقانون ديوان المحاسبة الليبي رقم 27 لسنة 2015: ص 2).

(2) المستويات الإدارية: يقصد بها المستويات الإدارية التي يظهرها ديوان المحاسبة عند رسم الخريطة التنظيمية الخاصة به، حيث يعكس الهيكل التنظيمي المستويات الإدارية العليا والوسطى والإشرافية، وفق تسلسل هرمي معتمد في الديوان (مجلة الرقابة المالية، 2018: ص 7).

(3) الوسائل والأساليب: هي الطرق والأدوات الرقابية، والتي يستخدمها ديوان المحاسبة ضمن رقابته على الأداء المالي، في الهيئات والوزارات والمؤسسات، ومن هذه الوسائل والأساليب ما يأتي:
(1) الأساليب المحاسبية وتشمل: التكاليف المحددة مقدماً كأداة لوضع الخطط والمعايير، التكاليف الفعلية، التحليل باستخدام تحليل التعادل، التحليل المالي باستخدام أسلوب

المقارنات، لمعرفة أسباب وأنواع الانحرافات، والتحليل المالي باستخدام أسلوب النسب المالية (الدوسري، 2011: 11).

(2) الأساليب غير المحاسبية وتشمل: مدخل الوظائف الإدارية، والتحليل الاقتصادي، والتحليل البرمجي، والتحليل التنظيمي. (الدوسري، 2011: 12).

(4) ضبط الأداء المالي: هو مدى قدرة الإدارة المالية في مؤسسات الوحدات التابعة للدولة على إنجاز أهدافها الموضوعة في الخطة الإستراتيجية، ويشير إلى المخرجات أو النتائج التي تسعى الإدارات إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، وتشير المخرجات أو النتائج إلى مدى نجاح أو فشل هذه الإدارات في تحقيق الأهداف، وسيتم قياسها من خلال المؤشرات الآتية:

(1) الفاعلية: وتعني أداء الأعمال المالية الصحيحة، ومستوى تحقيق الإدارة للأهداف التي حددت لها، واستغلال الفرص المتاحة لها بما يضمن استمرارها في إشباع الحاجات العامة.

(2) الكفاءة: ويقصد بها القدرة على استخدام الموارد المتاحة؛ لإنجاز الأداء المالي المطلوب كما يجب، وهي تعني عن العلاقة النسبية بين المدخلات والمخرجات التي تعبر عن قدرة الوحدات التابعة للدولة في استثمار مواردها المختلفة، بأفضل صورة، وتشغيلها، واستخدامها الاستخدام الأمثل؛ للحصول على المخرجات المطلوبة بالجودة المناسبة، وبأقل تكلفة ممكنة. (الحياصات، 2005، ص73).

الدراسات السابقة:

من خلال مسح النتائج الفكري في مجال ديوان المحاسبة، وضبط الأداء المالي الموجود في الببليوجرافيات المتخصصة، والمكتبات الجامعية والعامة، والدوريات، وشبكة الإنترنت، والاطلاع على ما هو متاح من مصادر ودراسات، وأبحاث اتضح للباحثين حداثة الدراسات التي تناولت مفهوم ديوان المحاسبة في ليبيا، وندرة الدراسات التي تناقش مدى مساهمة ديوان المحاسبة في ضبط الأداء المالي، وتمكن الباحثين من الحصول على هذه الدراسات، وسيتم استعراضها بعد تصنيفها وفق تسلسلها الزمني كما يلي:

(1) دراسة (الاذينة 2015) بعنوان: دور ديوان المحاسبة في ضبط الأداء المالي في القطاع الحكومي الكويتي"،

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور ديوان المحاسبة في ضبط الأداء المالي بمؤشراته (الفاعلية، الكفاءة) في القطاع الحكومي الكويتي، تكون مجتمع الدراسة من ديوان المحاسبة، أما عينة الدراسة فتتكون من مدققي الحسابات العاملين في ديوان المحاسبة في دولة الكويت من كافة المسميات الوظيفية والذين يمارسون الرقابة المالية على القطاع الحكومي الكويتي الخاضع لرقابة الديوان في دولة الكويت، وبلغ عددهم (80) مستجيباً، تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي إتبع فيها

الأسلوب الوصفي التحليلي، واعتمد على نوعين من مصادر المعلومات هما البيانات الثانوية والأولية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: وجود دور لديوان المحاسبة بمتغيراته (الإدارة العليا، الهيكل التنظيمي، المستويات الإدارية، الطرق والأساليب) في ضبط الأداء المالي بمؤشراتهِ (الفاعلية، الكفاءة) في القطاع الحكومي الكويتي، وتبين أن الأبعاد الأربعة المستقلة لدور ديوان المحاسبة جاءت بالمستوى المرتفع من التأثير في المتغير التابع. وتم صياغة عدد من التوصيات يورد الباحث منها: قيام الإدارة العليا بتوفير آلية مناسبة لمناقشة نتائج تقييم الأداء وتوفير المتطلبات اللازمة لضبط الأداء المالي في القطاع الحكومي الكويتي. كذلك قيامها بدعم كافة الجهود الخاصة بمتابعة إجراءات ضبط الأداء المالي في القطاع الحكومي الكويتي.

(2) دراسة : (بن يوسف 2022) دور ديوان المحاسبة في الحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية "دراسة ميدانية على المراجعين بديوان المحاسبة في ليبيا "

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور ديوان المحاسبة للحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية، من خلال التعرف على الاجراءات المتبعة من قبل الديوان للتصدي للفساد، وفعالية القوانين والتشريعات المعمول بها للحد من الفساد، إضافة إلى التعرف على حجم ونوع البناء المؤسسي للديوان ودوره في دعم جهود مكافحة الفساد، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتم تصميم وتطوير استمارة استبيان تم توزيعها على عينة من المراجعين العاملين بمقر الادارة العامة لديوان المحاسبة بطرابلس وفروعه بالمنطقة الغربية، حيث تم توزيع عدد 131 استمارة ، وتم جمع 123 استمارة، منها عدد 117 استمارة صالحة للتحليل، وتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS في تحليل البيانات ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها: يوجد دور رقابي لديوان المحاسبة في الحد من الفساد ، توجد بعض الأساليب والطرق الإحصائية غير معمول بها وبجاجة للتطوير وإدخاله ضمن برامج المراجعة ، توجد بعض القوانين بحاجة للتعديل والتكييف بما يتناسب مع نوع وحجم العمل الرقابي، البناء المؤسسي للديوان بحاجة للتطوير، لرفع كفاءة العاملين فيه، كما تبين أنه يعاني من نقص في الأعضاء العاملين به.

(3) دراسة (شهد الله، 2020): بعنوان "مدى التزام ديوان المحاسبة بإجراءات رقابة الجودة بمعيار منظمة الانتوساي (140)"، دراسة ميدانية على الإدارة العامة لديوان المحاسبة الليبي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات رقابة الجودة الواردة بمعيار منظمة الإنتوساي (140)، للمساهمة في بيان مواطن القوة والضعف في تطبيقها، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: يوجد التزام من ديوان المحاسبة الليبي بمسؤوليات القيادة المتعلقة بالجودة، كذلك يوجد التزام من ديوان المحاسبة الليبي بسياسات وإجراءات نطاق العمل ، كذلك يوجد التزام من ديوان المحاسبة الليبي بالضوابط المهنية والقانونية والتنظيمية في أداء مهامه الرقابية ، أيضا هناك التزام من ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات رقابة الجودة الواردة بمعيار منظمة الإنتوساي (140)، وعلى ضوء النتائج قدمت هذه الدراسة العديد من التوصيات : الحصول على إقرارات مكتوبة من جميع



الموظفين وبصفة دورية، تؤكد التزامهم بقواعد السلوك الأخلاقي، كذلك وضع سياسات مناسبة، وجعلها حيز التنفيذ للتوظيف أو عند التعاقد مع أطراف خارجيين لديهم إدراك وفهم جيد لطبيعة الأنشطة المختلفة للقطاع الحكومي، وأخيراً الاستفادة من تجارب الأجهزة الرقابية السابقة في مجال رقابة الجودة، والعمل على زيادة كفاءة وفاعلية نظام الجودة وتدعيم دورها.

(4) دراسة (أبو جناح، 2020): بعنوان " دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي " دراسة مقارنة بين ديوان المحاسبة الليبي، وديوان المحاسبة الأردني.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على قانون إنشاء وإعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة 2013م وقانون ديوان المحاسبة الأردني رقم (28) لسنة 1928م أيضاً الجهود التي يقوم بها ديوان المحاسبة الليبي والأردني من خلال فحص ومراجعة تقارير الأعمال التي تقوم بها الجهات المعنية، كذلك الوقوف على مظاهر الفساد المالي وأنواعه، وكيفية الحد منه، والقضاء عليه في كل من ليبيا والأردن، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على الجهات الخاضعة لرقابته تساهم بشكل كبير في ضبط حالات الفساد المالي والإداري، كذلك يعد ديوان المحاسبة الليبي من أكثر الأجهزة الرقابية فاعلية في القضاء على ظاهرة الفساد المالي من الأجهزة الرقابية الأخرى في ليبيا، أيضاً أن غياب الشفافية في المؤسسات الحكومية سواء أكان في تقاريرها أو في أعمالها، وغياب المساءلة القانونية لموظفيها من شأنه أن يزيد من ظاهرة الفساد، أيضاً أن للفساد المالي تأثيراً مباشراً في عملية التنمية، واستثمار الموارد الطبيعية، وبالتالي فإنه يشكل تهديداً كبيراً لكافة المؤسسات الحكومية، وعلى ضوء النتائج قدمت هذه الدراسة العديد من التوصيات: أن يحرص الديوان على تطوير أداء موظفيه وأعضاءه من حيث إجراء الدورات التدريبية، وإقامة المؤتمرات العلمية، وورش العمل، بمشاركة خبراء مهتمين بمجالات المحاسبة، أيضاً يجب على المشرع الدستوري أن يحرص على تأكيد استقلالية ديوان المحاسبة المالية والإدارية عن السلطة التنفيذية، أيضاً على ديوان المحاسبة في ليبيا والأردن مواكبة التطورات الحديثة في مجال العمل الرقابي، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الرقابة المالية، وأخيراً يجب على المشرع الليبي إعطاء المزيد من الصلاحيات لديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي، من حيث منحه سلطة التحقيق في القضايا المتعلقة بهذه الظاهرة.

(5) دراسة (عبد المجيد، 2018): بعنوان " رقابة ديوان المحاسبة على المال العام في دولة الإمارات العربية المتحدة"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور ديوان المحاسبة في الرقابة المالية الإدارية على المال العام في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال المراقبة الإدارية؛ للتعرف على موقع الخل، وإصلاحها دون ترك الأخطاء تتكرر وتنتشر، أيضاً من خلال المراقبة المالية، والتي هي جانب من جوانب الرقابة، إلى التأكد والتحقق من التزام المنفذين بالقوانين والتنظيمات وامتثالهم لقواعد التسيير السليم، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إن الهدف الرئيسي لإنشاء ديوان المحاسبة هو حماية المصالح العامة، من خلال تحقيق الرقابة الفعالة على أموال الدولة، وأموال الأشخاص العامة، كذلك منح المشرع



الاتحادي ديوان المحاسبة العديد من الاختصاصات والصلاحيات التي تمكنه من ممارسة دوره الرقابي على الجهات الخاضعة لرقابته ، أيضا كفل المشرع الاتحادي لديوان المحاسبة الحق في أن يمارس رقابته على المال العام ، بالطريقة التي يراها مناسبة ،دون أن يخضع في ذلك للتوجيه من أية جهة ، وعلى ضوء النتائج قدمت هذه الدراسة العديد من التوصيات : السعي دائما نحو تطوير الهيكل التنظيمي لديوان المحاسبة وفقاً للتطور الإداري والاقتصادي والسياسي، على النحو الذي يجعله أكثر تنظيماً ومواكبة للمتطلبات الرقابية، لكي يسهل ممارسته لصلاحياته واختصاصاته ، أيضا حذف عبارة " ويلحق بالمجلس الوطني الاتحادي" الواردة في نص المادة الثانية من القانون الاتحادي رقم (8) لسنة (2011)، إذ أن الحفاظ على الاستقلال الوظيفي لديوان المحاسبة يقتضي ألا يكون تابعا لأية سلطة من سلطات الدولة الثلاث.

6) دراسة (العفاسي،2014): بعنوان " رقابة ديوان المحاسبة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية " رسالة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط).

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في ضبط الأداء المالي بصورة عامة بالوحدات الحكومية، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين واللوائح المالية التي تنظم وتضبط الإجراءات المالية والمحاسبية، ومن خلال الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تبين أنه لا يزال هناك خلاف في وجهات النظر بشأن مدى صلاحية ديوان المحاسبة في إبلاغ النيابة العامة في جرائم الاعتداء على الأموال العامة ، أيضا الدور الرقابي لديوان المحاسبة يتمثل في ممارسته لاختصاص رقابي، بحيث يتعلق بتلقي الاخطارات المتعلقة بالاستثمارات من الجهات المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون حماية الأموال العامة ، كذلك أخذ المشرع بالنهج العقابي في رقابة ديوان المحاسبة على الإجراءات التأديبية والجزاءات ؛حتى تكون لرقابته جدوى وأثر إيجابي ، أيضا جمع المشرع الكويتي بين أسلوب الرقابتين المسبقة واللاحقة ، وعلى ضوء النتائج قدمت هذه الدراسة العديد من التوصيات : أهمية تفعيل نص المادة (60) من القانون رقم (30) لعام 1964م الخاص بإنشاء الديوان والخاصة بتمكين الديوان من الإحالة الى الهيئة التأديبية، أيضا ضرورة تفعيل نص المادة (60) من القانون رقم (30) لعام 1964م الخاص بإنشاء الديوان، حيث أن تفعيل المادة (60) بدوره سيؤدي إلى ضرورة تفعيل نص المادة (65) المتعلقة بحق الديوان في الطعن على القرارات التي تصدر عن الهيئة التأديبية بحق الموظف ، وأخيرا أهمية النظر في تعديل النصاب المالي لرقابة الديوان المسبقة، حيث رأي المشرع مناسبة مبلغ (100,000) دينار كويتي لإعمال رقابة الديوان المسبقة على كل ارتباط أو عقد.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

بعد الدراسة والاطلاع على العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة وجد أن أغلب ما تم تناوله في هذا الصدد دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي ، رقابة ديوان المحاسبة على المال العام، مدى التزام ديوان المحاسبة بتطبيق رقابة الجودة ، وغيرها وكانت أغلب نتائجها تشير



لوجود اسهام لديوان المحاسبة في ضبط للأداء المالي، الا أن دراسة واحدة تحصلنا عليها، وقد كانت على رقابة ديوان المحاسبة على المال العام في دولة الامارات العربية المتحدة، ضمن بيئة وطريقة للتطبيق مختلفة عن هذا الدراسة، حيث كانت على رقابة ديوان المحاسبة للمال العام، وقد لخصت إلى وجود مساهمة لديوان المحاسبة في رقابة وضبط الأداء المالي .

ولهذا لم يتم اختيار موضوع هذه الدراسة بمحض الصدفة، ولكن كان نتيجة تظافر عدة أسباب تمثلت فيما يلي:

- 1) كان لندرة الدراسات التي تربط بين ديوان المحاسبة وضبط الأداء المالي دور في دفع الباحثين نحو الدراسة في مدى مساهمة ديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات.
- 2) الأهمية الكبيرة للدور الذي يقوم به ديوان المحاسبة الليبي للمساهمة في ضبط الأداء المالي للبلديات، وذلك لأن هذه الخدمات تخضع وباستمرار للتحديث والتطوير، وتكون عادة مقيدة بمقدرة الحكومة على تدبير الموارد المالية أو في الحصول عليها، لذلك يكون من الضروري أن يركز أداء هذه البلديات على المفهوم الاقتصادي للموارد المتاحة، الأمر الذي يتطلب بدوره ضرورة الاستخدام الكفء، والتوزيع المناسب لتلك الموارد، على نحو يحقق الأهداف التي وجدت من أجلها البلديات، وللمحافظة على هذا التوزيع بما يضمن الاستخدام الكفء للموارد المتاحة، فإن ديوان المحاسبة يقوم بوظيفة ضبط الأداء، ضمن عملية الرقابة المالية لهذه البلديات ضمن القطاع العام.

ونشير هنا الى اننا سنحاول دراسة بيئة مختلفة عن الدراسات المذكورة للتعرف على وجود مدى مساهمة ديوان المحاسبة في ضبط الأداء المالي للبلديات.

الجانب العملي

تمهيد:ـ

يتناول هذا المبحث وصفاً لتصميم الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة، وطرق تحليل البيانات ومعالجات إحصائية التي اعتمدها الباحثين في التحليل والاثباتات مجتمع الدراسة:

يقصد بالمجتمع: المجموعة الكلية من الناس او الاحداث، او الاشياء التي يسعى الباحثين الى ان يعمم عليها نتائج الدراسة ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة (النجار واخرون، 2020: 86).
يشمل مجتمع الدراسة العاملين في ديوان المحاسبة الليبي- قطاع الحكم المحلي (البلديات)، الجدير بالذكر انه وقد تعذر الحصول على إحصائية كاملة لعدد العاملين في هذا القطاع بالديوان وذلك لعدم توفرها متاحة بالمواقع الخاصة بالديوان وكان العائق الأكبر عدم وجود من يقدمها لأغراض قد تكون سرية لحد ما.
عينة الدراسة:



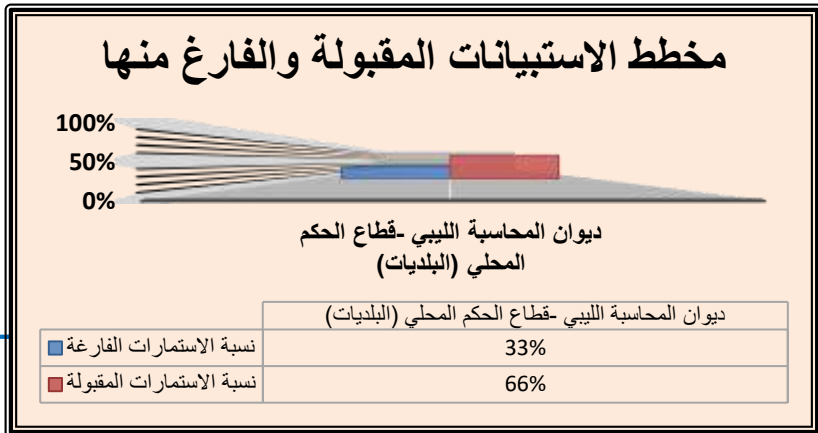
يتم اختيار العينة وفقا لقواعد خاصة بحيث تمثل المجتمع الذي اخذت منه والذي يجرى عليه الدراسة بمعنى ان تحمل نفس خصائص المجتمع من اجل الحصول على دراسة موضوعية ونظرا لكبر حجم اقسام ديوان المحاسبة الليبي قطاع الحكم المحلي (البلديات) وسرية المعلومات فيها من حيث البعد الجغرافي وبعد المعلومات وعدم حصر موظفيها بالشكل الدقيق وبالتالي لجاء الباحثين إلى استخدام أسلوب العينة الملائمة او المريحة، "وهي اسلوب من اساليب العينات الغير احتمالية و التي يتم اختيار العينات فيها من مجتمع الدراسة فقط بسبب انها متوفرة لدى الباحثين، هذه العينات التي يتم اختيارها فقط بسبب سهولة توظيفها لدى الباحثين و ان الباحثين لم يأخذو بعين الاعتبار اختيار العينات التي تمثل كامل مجتمع الدراسة" (النعمي، 2015: 66) .

حيث تم توزيع (60) استبانة، استرجع منها (40) استبانة بنسبة 66%، وبعد المراجعة تبين أنها صالحة للمعالجة الإحصائية، ويوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب القطاع الموجودة أنفا: الجدول(1.1) تفاصيل الاستبيانات الموزعة والمستردة والفاقد منها لحجم العينة المدروسة

ت	البيان	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات الفارغة	الاستبيانات المقبولة	نسبة الاستبيانات المقبولة	نسبة الاستبيانات الفارغة	نسبة الاستبيانات المقبولة
1	ديوان المحاسبة الليبي -قطاع (الحكم المحلي (البلديات)	60	20	40	66%	33%	66%
	أجمالي الاستبيانات لعينة البحث	60	20	40	66%	33%	66%

من الجدول ان نسبة الاستثمارات المسترجعة الكلية 66% من جميع الاستثمارات الموزعة وهي نسبة عالية حسب جدول مورغان الذي يشير الى ان النسبة المعنوية 30%.

الشكل رقم (1.1) تفاصيل الاستبيانات المقبولة والفاقد منها لحجم العينة المدروسة:



أداة جمع البيانات (الاستبيان):

إن الأداة المستخدمة في جمع المعلومات المراد الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة هي الاستبيان حول موضوع الدراسة حيث تكونت الاستبيان من فقرة، موزعة على المعلومات الشخصية ومحورين موضحة كما يلي:

(1) المعلومات الشخصية: وتكونت من 6 فقرات هي (الجنس - العمر - المؤهل العلمي التخصص الوظيفي - المسمى الوظيفي - سنوات الخبرة).

(2) المحور الأول: تضمنت العبارات المتعلقة بديوان المحاسبة الليبي وقد تكون من بعدين هما:

1. البعد الأول: مشاركة المستويات الإدارية المختلفة: تكونت فقراته من 6 فقرات.
2. البعد الثاني: الوسائل والاساليب الرقابية المعتمدة: تكونت فقراته من 6 فقرات.

(3) المحور الثاني: تضمنت العبارات المتعلقة بضبط الأداء المالي تكونت من 7 فقرات.

ثبات وصدق الأداة (الاستبيان):

يعتبر الصدق والثبات أداة الدراسة من أهم الموضوعات التي تهتم الباحثين من حيث تأثيرها البالغ في أهمية نتائج الدراسة وقدرته على تعميم النتائج، وترتبط الصدق والثبات بالأدوات المستخدمة في الدراسة ومدى قدرتها على قياس المراد قياسه ومدى دقة القراءات المأخوذة من الأدوات (محمود، 2019: 141).

اختبار الثبات:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات أخرى (العساف، 2014: 430) وقد قام الباحثين بأجراء خطوات الثبات على العينة بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرو نباخ.

اختبار الثبات بطريقة التجزئة النصفية (معامل سبيرومان براون):

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الاسئلة الزوجية الرتبة لكل محور وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح حسب المعادلة وقد بين الجدول رقم (2.2.3) أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبانة، حيث يشير (Saunders، Lewis، & Thornhill، 2009:135) إلى أن الثبات المقبول ينبغي ألا يقل عن 0.60%، مما يطمئن الباحثين على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

الجدول رقم (1.2) الذي يبين معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) للمحاور

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط قبل التصحيح	معامل سبيرومان براون	النتيجة

د.د.	0.756	0.607	6	مشاركة المستويات الإدارية المختلفة	ابعاد المستقل
د.د.	0.777	0.635	6	الوسائل والاساليب الرقابية المعتمدة	
د.د.	0.825	0.702	12	المتغير المستقل ككل	
د.د.	0.922	0.856	7	المتغير التابع	
د.د.	0.896	0.811	19	الاستبيان ككل	

من خلال الجدول رقم (2.1) نلاحظ انه تقسيم فقرات ابعاد المتغير المستقل-ديوان المحاسبة - البعد الأول(مشاركة المستويات الإدارية المختلفة) البالغة (6) فقرات إلى قسمين: البنود الفردية والبنود الزوجية (3 فردية - 3 زوجية)، حيث يتحصل المبحوث على درجتين إحداهما على النصف الفردي والأخرى على النصف الزوجي، ثم تم حساب معامل الارتباط بيرسون بينهما، حيث بلغ $7RP=0.60$ وبعد تصحيح طوله في معادلة سبيرمان براون بلغ (0.756) وهي قيمة عالية وأكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة ونتائجها.

كذلك نلاحظ انه تقسيم فقرات البعد الثاني(الوسائل والاساليب الرقابية المعتمدة)بالغة (6) فقرة إلى قسمين: البنود الفردية والبنود الزوجية (3 فردية - 3 زوجية)، حيث يتحصل المبحوث على درجتين إحداهما على النصف الفردي والأخرى على النصف الزوجي، ثم تم حساب معامل الارتباط بيرسون بينهما، حيث بلغ $5RP=0.63$ وبعد تصحيح طوله في معادلة سبيرمان براون بلغ (0.777) وهي قيمة عالية أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة ونتائجها.

كذلك نلاحظ انه تقسيم فقرات ابعاد المتغير المستقل ككل البالغة (12) فقرة إلى قسمين: البنود الفردية والبنود الزوجية (6 فردية - 6 زوجية)، حيث يتحصل المبحوث على درجتين إحداهما على النصف الفردي والأخرى على النصف الزوجي، ثم تم حساب معامل الارتباط بيرسون بينهما، حيث بلغ $2RP=0.70$ وبعد تصحيح طوله في معادلة سبيرمان براون بلغ (0.825) وهي قيمة عالية أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة ونتائجها.

كذلك نلاحظ انه تقسيم فقرات المتغير التابع(ضبط الأداء المالي) البالغة (7) فقرات إلى قسمين: البنود الفردية والبنود الزوجية (4 فردية - 3 زوجية)، حيث يتحصل المبحوث على درجتين إحداهما

على النصف الفردي والأخرى على النصف الزوجي، ثم تم حساب معامل الارتباط بيرسون بينهما، حيث بلغ $6RP=0.85$ وبعد تصحيح طوله في معادلة سبيرمان براون بلغ (0.922) وهي قيمة عالية جدا مقارنة بـ 0.60 وهذا يدل على توفر درجة متوسطة من الثبات الداخلي في الإجابات مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة ونتائجها.

كذلك نلاحظ انه تقسيم فقرات الاستبيان ككل البالغة (19) فقرات إلى قسمين: البنود الفردية والبنود الزوجية (10 فردية - 9 زوجية)، حيث يتحصل المبحوث على درجتين إحداهما على النصف الفردي والأخرى على النصف الزوجي، ثم تم حساب معامل الارتباط بيرسون بينهما، حيث بلغ $1RP=0.81$ وبعد تصحيح طوله في معادلة سبيرمان براون بلغ (0.896) وهي قيمة عالية مقارنة بـ 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة ونتائجها.

اختبار الثبات بطريقة الفا كرو نباخ Alpha Cronbach's:

يشير الثبات Reliability إلى مدى الموثوقية في المقياس لتحقيق نفس النتائج عند إعادة استخدامه مرة أخرى، بعد فترة من الزمن، لنفس الاستقصاء منهم وفي نفس ظروف الاختبار الأول؛ ويمكن تقييم ذلك بعدة طرق ومن أهمها حساب معامل ألفا كرو نباخ، حيث تتراوح قيم ألفا كرو نباخ من صفر (عناصر غير ثابتة) إلى واحد صحيح (ثبات تام)، ويكون معامل الثبات مقبولاً إذا كان أكبر من (0.60) وضعيفاً إذا كان أقل من ذلك وعن طريق استخدام حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات في الاستبانة عن طريق استخدام معامل (ألفا كرو نباخ). فكلما كان هذا المعامل عالياً دل ذلك على ثبات وموثوقية نتائجه، وبالتالي كان المقياس مقبولاً ويمكن الاعتماد عليه.

جدول رقم (3.1) يبين نتائج اختبار الثبات (معامل ألفا كرو نباخ) لمحاور الاستبيان

المحاور	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات (ألفا كرو نباخ)	النتيجة
ابعاد المستقل	6	0.790	عالي
	6	0.730	عالي
المتغير المستقل ككل			عالي
المتغير التابع			عالي

الاستبيان ككل	19	0.870	د 3
---------------	----	-------	--------

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات لمعامل ألفا كرو نباح Cronbach -Alpha لأبعاد المتغير المستقل قد تراوحت بين (0.730 - 0.790) وهي معاملات عالية وتتمتع بدرجة جيدة من الثبات.

في حين بلغ قيمة معامل الثبات لمعامل ألفا كرو نباح Cronbach -Alpha للاتساق الداخلي للمتغير المستقل ككل (0.842) وهو معامل عالي، ويتمتع بدرجة ممتازة من الثبات. أيضا بلغ قيمة معامل الثبات لمعامل ألفا كرو نباح Cronbach -Alpha للاتساق الداخلي للمتغير التابع (0.823) وهو معامل عالي، ويتمتع بدرجة ممتازة من الثبات.

كذلك قيمة معامل الثبات لمعامل ألفا كرو نباح Cronbach -Alpha للاتساق الداخلي لأداة الدراسة بلغ (0.870) وهو معامل عالي، وبذلك يعتبر هذا المقياس صادقاً لما وضع للقياس، وكما يتمتع بدرجة عالية وممتازة من الثبات مقارنة بالمستوى المقبول (0.60) وهو الحد الأدنى المقبول لثبات أي مقياس في العلوم الإدارية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني مما يجعل استمارة الاستبيان مقبولة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

اختبار الصدق:

اختبار صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 2013: 429)، كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2015: 179)، وقد قام الباحثين بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

صدق فقرات الاستبانة:

تم التأكد من صدق فقرات الاستبانة بطريقتين وهما:

الصدق الظاهري للأداة الدراسة (صدق المحكمين):

للتحقق من صدق الأداة اعتمدت الباحثين صدق المحتوى إذ قام بعرض الأداة على محكمين من ذوي الاختصاص في مجال المحاسبة في كلية الاقتصاد - بجامعة المرقب وذلك بغرض معرفة ما تقيسه الفقرات من الأداء المطلوب ومدى صلة فقرات المقياس بالمتغير المراد قياسه، وللحكم على الفقرات وصياغتها ودرجة وضوحها، ومناسبتها للمجالات وقد أخذ الباحثين بملاحظات المحكمين فحذف بعض العبارات وأضاف عبارات أخرى حسب توجيهاتهم.

صدق الاتساق الداخلي والبنائي لمحاور الدراسة:

يشير الصدق **Validity** في هذا الدراسة تم إجراء اختبار الصدق الداخلي وهو الذي يقيس الاتساق الداخلي لعبارات البعد الواحد مع بعضها البعض، ويُعرف ذلك من خلال الجذر التربيعي لقيمة معامل



ألفا كرو نباخ. وكذلك تم إجراء اختبار الصدق البنائي والذي يهتم بصلاحية بناء المقياس بمعرفة درجة ترابط محاوره بالدرجة الكلية للمقياس، ويُعرف ذلك من خلال معامل ارتباط بيرسون، والذي ينبغي ألا يقل عن (0.35 وفقاً لـ Netemeyer، Bearden، & Sharma، 2003) وفيما يلي نتائج ذلك:

جدول رقم (4.1) يبين نتائج اختبارات الصدق لمحاور الاستبيان

م	المحاور	معامل الصدق البنائي (الارتباط مع الدرجة الكلية للاستبيان)	معامل الصدق الداخلي (الاتساق الداخلي) الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرو نباخ	مستوى الدلالة	النتيجة
ابعاد المستقل	مشاركة المستويات الإدارية المختلفة	0.941**	0.889	0.000	عالي
	الوسائل والاساليب الرقابية المعتمدة	0.950**	0.854	0.000	عالي
	المتغير المستقل ككل	0.909**	0.918	0.000	عالي جداً
	المتغير التابع	0.782**	0.907	0.000	عالي جداً
	الاستبيان ككل	---	0.932	0.000	

من الجدول رقم (4.1) يتضح أن محاور أداة الدراسة (الاستبيان)، حققت درجة الصدق المطلوب، كما هو واضح من معاملات الصدق البنائي والصدق الداخلي، والتي كانت دالة إحصائياً وجميعها عند درجة دلالة 0.01، سواء بالنسبة للمحاور أو المتغيرات، وبالتالي يمكن الاعتماد على الأداة في قياس متغيرات الدراسة، وتحقيق أهدافه.

اختبار التوزيع الطبيعي: Normality Test

تم استخدام اختبار كولمجروف-سمرنوف One – sample K-s Test لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ام لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لان أغلب الاختبارات المعملية يشترط فيها أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً (Pallant، 402007:). أن الجدول يوضح نتائج اختبار كولمجروف - سمرونوف حيث يبين أن القيمة الإحصائية وقيمة مستوى الدلالة لكل المتغيرات أكبر من (sig < 0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

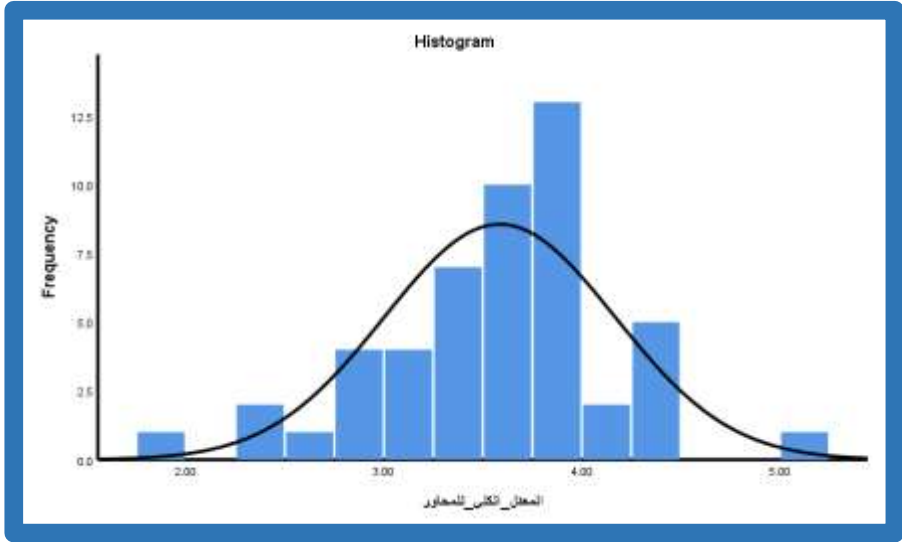


جدول رقم (5.1) يبين تفاصيل اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample K-S Test):

م	المحاور	القيمة الاحصائية	درجة الحرية	الدالة المعنوية
ابعاد مستقل	مشاركة المستويات الإدارية المختلفة	0.115	40	0.094
	الوسائل والاساليب الرقابية المعتمدة	0.114	40	0.100
	المتغير مستقل ككل	0.116	40	0.092
	المتغير التابع	0.093	40	*0.200
	الاستبيان ككل	0.112	40	0.158

يتضح من الجدول أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية الاستبيان ككل كانت **0.158** عند مستوى دلالة إحصائية أكبر من مستوى ($\geq \alpha 0.05$) وهذا يعني ان فقرات ومحاور الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية عليها.

الشكل (2.1) يبين مخطط يبين التوزيع الطبيعي بين كل محور من المحاور والمعدل الكلي للاستبيان



خصائص عينة الدراسة:

خصائص عينة الدراسة وفقاً متغير الجنس:

جدول رقم (6.1) يبين خصائص عينة الدراسة وفقاً متغير الجنس:

الترتيب حسب التوافر	النسبة	التكرار	الجنس
1	77.5%	31	نكر

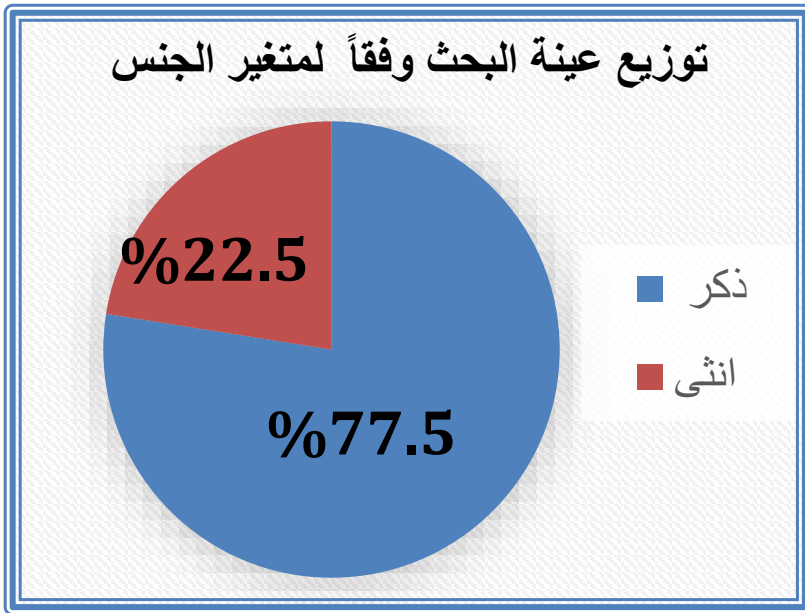


مدى مساهمة ديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة

2	22.5%	9	أنثى
-	100.0%	40	الإجمالي

من خلال البيانات الواردة في الجدول (6.1) يتبين أن أكثر المستجوبين تكراراً وتوافراً في عينة الدراسة هم من الذكور، وبنسبة وصلت إلى (77.5%) من حجم العينة، في حين بلغت نسبة المستجوبين من الإناث (22.5%) من حجم العينة، وهذه النسب واقعية حيث إن حجم القوى العاملة في ديوان المحاسبة الليبي كبيرة، وهذا يدل على الديوان يعتمد في مهامها على العنصر الرجالي أكثر النسوي، كما أن العناصر التي تلتحق بالديوان هم من فئة الرجال على العموم.

شكل رقم (3.1) يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس



خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر:

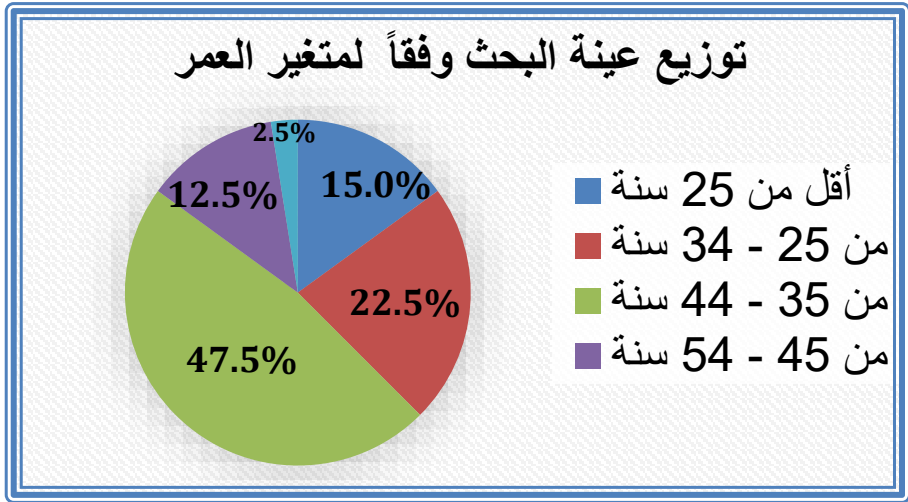
جدول رقم (7.1) يبين خصائص عينة الدراسة وفقاً للفئة العمرية

الترتيب حسب التوافر	النسبة	التكرار	لغة العمرية
3	15.0%	6	أقل من 25 سنة
2	22.5%	9	من 25 - 34 سنة
1	47.5%	19	من 35 - 44 سنة
4	12.5%	5	من 45 - 54 سنة
5	2.5%	1	سنة فأكثر 55
-	100.0%	40	الإجمالي



من خلال البيانات الواردة في الجدول يتبين أن الفئة العمرية (من 35 - 44 سنة) هم أكثر المستجوبين تكراراً وتوافراً بالعينة، وبنسبة وصلت إلى ((47.5% من حجم العينة، في حين كان العاملين الذين أعمارهم من 25 - 34 سنة تمثيلاً في العينة بنسبة بلغت ((22.5 % من حجم العينة، كذلك كان العاملين الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة تمثيلاً في العينة بنسبة بلغت ((15.0 % من حجم العينة، أيضاً كان العاملين الذين أعمارهم من 45 - 54 سنة تمثيلاً في العينة بنسبة بلغت ((12.5 % من حجم العينة، وأخيراً كان العاملين الذين تزيد أعمارهم عن 55 سنة هم الأقل تمثيلاً في العينة بنسبة بلغت ((2.5 % من حجم العينة ورغم ذلك إلا أن النسب متقاربة من بعضها البعض، وهي نسب واقعية نظراً للفئات العمرية في المجتمع، حيث إن أكثر أفراد المجتمع ضمن عمر الثلاثينات والأربعينات وواخر العشرينات، وبالتالي فالعينة هنا بالنسبة لمتغير الفئة العمرية ممثلة لمجتمع الدراسة.

شكل رقم (4.1) يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً للفئة العمرية



خصائص عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي:

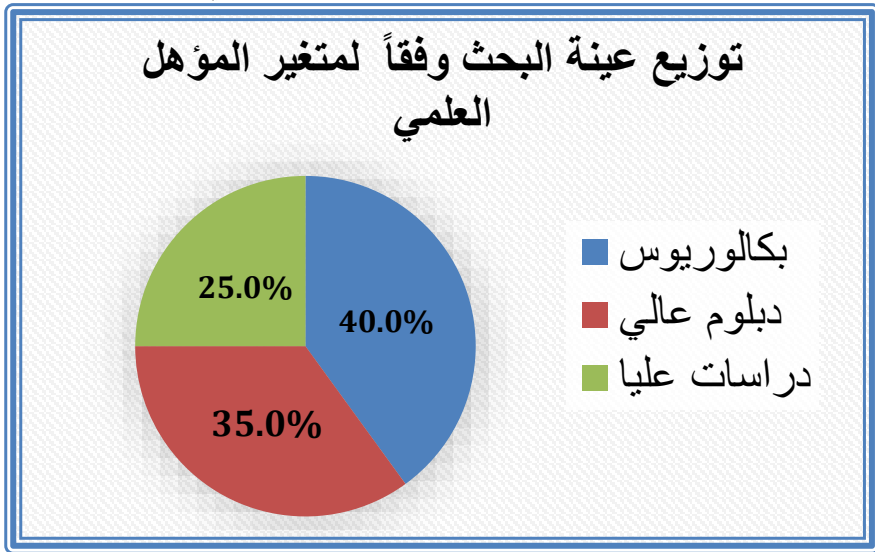
جدول رقم (8.1) يبين خصائص عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة	الترتيب حسب التوافر
بكالوريوس	16	40.0%	1
دبلوم عالي	14	35.0%	2
دراسات عليا	10	25.0%	3
الإجمالي	40	100.0%	-

من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (8.1) يتبين أن الموظفين من حملة البكالوريوس هم أكثر المستجوبين تكراراً وتوافراً بالعينة، وبنسبة وصلت إلى (40.0%) من حجم العينة، في حين كانت نسبة الموظفين من حملة شهادة الدبلوم العالي ومن حملة شهادة دراسات عليا ، بنسب أقل تكراراً في العينة، وهذه النسب واقعية حيث أن أكثر أفراد المجتمع متعلمين وحملة شهادات من ناحية، ومن ناحية أخرى تتوافق هذه النسب مع توزيع حجم العينة ،وفقاً للفئات العمرية في الجدول رقم (3.3.3)، فقد كان أكثرهم من فئة عمر الشباب (من 35 -44 سنة) وغالبية هذه الفئة هم حملة شهادة البكالوريوس، وبالتالي فالعينة هنا ممثلة للمؤهلات التعليمية لمجتمع الدراسة. والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (5.1) يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي



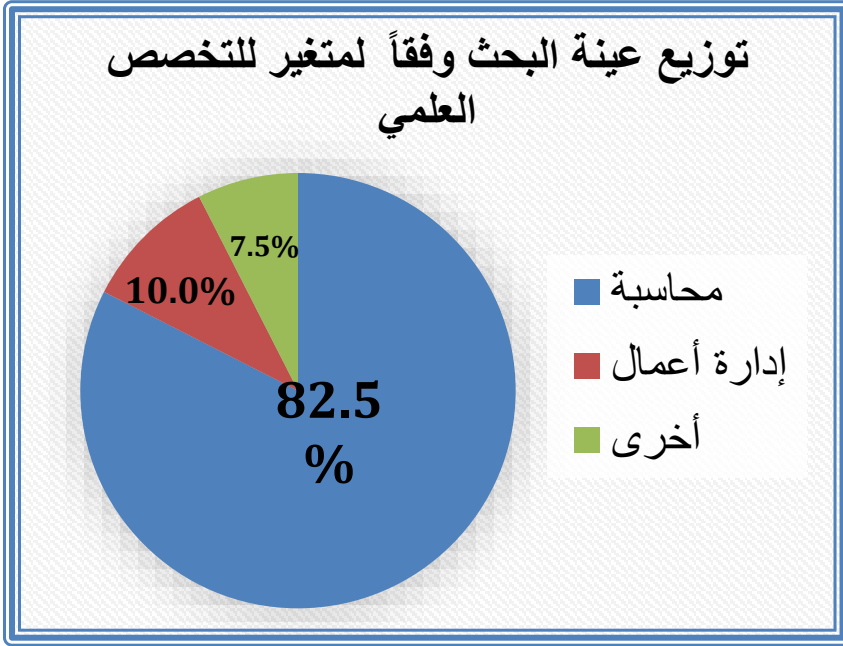
خصائص عينة الدراسة وفقاً للتخصص العلمي:

جدول رقم (9.1) يبين خصائص عينة الدراسة وفقاً للتخصص العلمي

الترتيب حسب التوافر	النسبة	التكرار	التخصص العلمي
1	82.5%	33	محاسبة
2	10.0%	4	إدارة أعمال
3	7.5%	3	أخرى
-	100.0%	40	الإجمالي

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (9.1) يتبين أن الموظفين من حملة التخصص محاسبة هم أكثر المستجوبين تكراراً وتوافراً بالعينة، وبنسبة وصلت إلى (82.5%) من حجم العينة، في حين كانت نسبة الموظفين من حملة شهادة تخصص إدارة أعمال بنسبة وصلت إلى (10.0%)

من حجم العينة ثم يليه ممن تخصصات اخرى وكان أجمالي نسبتهم (7.5%) من عينة الدراسة، وهي نسب أقل تكراراً في العينة، وهذه النسب واقعية حيث أن أكثر أفراد المجتمع بديوان المحاسبة الليبي يشغلون تخصص محاسبة وهو تخصص شامل وهذا يضمن للباحثة ان هذه الفئة نفس تخصص الباحثين وبالتالي ستكون الإجابات بها نوع من المصدقية. والشكل التالي يوضح ذلك: شكل رقم (5.1) يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً للتخصص العلمي



خصائص عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي:

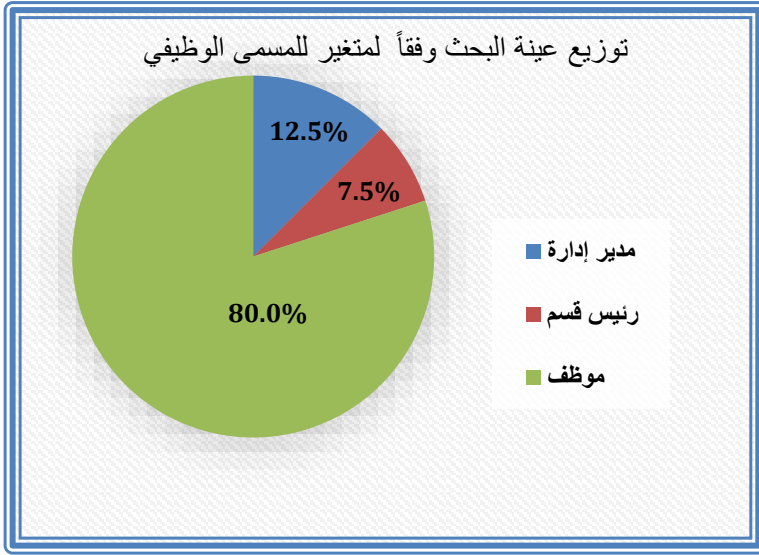
جدول رقم (10.1) يبين خصائص عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي

الترتيب حسب التوافر	النسبة	التكرار	المسمى الوظيفي
2	12.5%	5	مدير إدارة
3	7.5%	3	رئيس قسم
1	80.0%	32	موظف
-	100.0%	40	الإجمالي

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (10.1) يتبين أن الموظفين العموميين هم أكثر المستجوبين تكراراً وتوافراً في عينة الدراسة، وبنسبة وصلت إلى ((82.2% من حجم العينة، في حين كانت النسبة الأقل تكراراً هم ذوي المناصب الادارية، بنسبة (12.5% فقط من حجم العينة، ثم

يليه رؤساء الاقسام بنسبة وصلت إلى ((7.5 % من حجم العينة وهذه النسب واقعية ومنطقية إدارياً وتنظيماً، حيث أنه كلما اتجهنا لأعلى الهرم الإداري كلما قل عدد العاملين، والعكس بالعكس صحيح، وبالتالي فالعينة هنا ممثلة للمراكز الوظيفية في ديوان المحاسبة الليبي.

شكل رقم (6.1) يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي:



خصائص عينة الدراسة وفقاً للسنوات الخبرة:

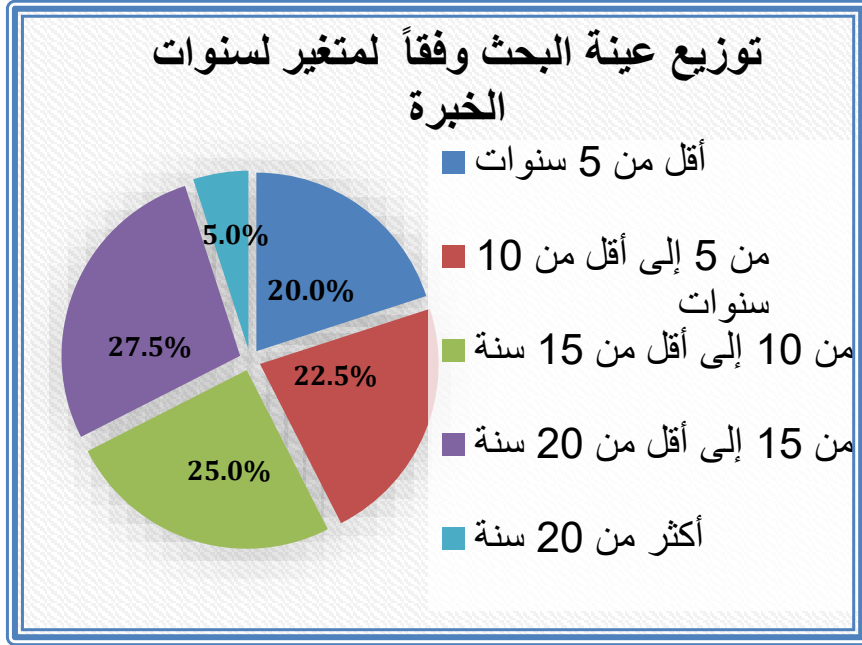
جدول رقم (11.1) يبين خصائص عينة الدراسة وفقاً للسنوات الخبرة

الترتيب حسب التوافر	النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
4	20.0%	8	أقل من 5 سنوات
3	22.5%	9	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
2	25.0%	10	من 10 إلى أقل من 15 سنة
1	27.5%	11	من 15 إلى أقل من 20 سنة
5	5.0%	2	أكثر من 20 سنة
-	100.0%	40	الإجمالي

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (11.1) يتبين أن الموظفين ذوي الخبرة (من 15 إلى أقل من 20 سنة) هم أكثر المستجوبين تكراراً وتوافراً بالعينة، وبنسبة وصلت إلى ((27.5 % من حجم العينة، في حين كانت النسبة الأقل تكراراً هم من ذوي الخبرة (أكثر من 20 سنة) بنسبة وصلت إلى ((5 % من حجم العينة، ورغم ذلك إلا أن النسب متقاربة من بعضها البعض، وهي نسب واقعية نظراً

سهولة في عملية التوظيف وامساك المناصب المهمة بعد التخرج، وبالتالي فالعينة هنا ممثلة لفئات سنوات الخبرة لدى العاملين في ديوان المحاسبة الليبي.

شكل رقم (7.1) يبين توزيع عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة:



التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة:

تم تحليل إجابات عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة (الاستبيان) بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك لتحديد درجة الموافقة، وقد اعتمدت أداة الدراسة مقياس ليكارث الخماسي، حيث كانت الدرجة 5 تعني موافق بشدة، والدرجة 1 تعني غير موافق بشدة، وقد تم احتساب المدى المتوسط للحكم على درجة الموافقة كما هو موضح بالجدول التالي: (Pimentel، 2010، : 110)

جدول رقم (12.1) يبين مقياس درجة الموافقة وفق مقياس ليكارث الخماسي للمتوسطات الحسابية:

القياس	الدرجة	المتوسط المرجح	درجة الموافقة
لا أوافق بشدة	1	1.80 من 1:00 إلى	منخفضة جداً

لا أوافق	2	2.60 أكثر من 1.80 إلى	منخفضة
محايد	3	3.40 أكثر من 2.60 إلى	متوسطة
أوافق	4	4.20 أكثر من 3.40 إلى	مرتفعة
أوافق بشدة	5	5.00 أكثر من 4.20 إلى	مرتفعة جداً

حيث تم ذلك وفقاً للعمليات الحسابية الآتية:

- 1- تم احتساب المدى في مقياس ليكارث الخماسي المدى $4 = 5 - 1 =$
- 2- ثم قسمة المدى (4) على أكبر قيمة وهي (5) حسب الآتي: $4 \div 5 = 0.80$
- 3- تم إضافة هذه القيمة (0.80) إلى أقل قيمة وهي (1)، وهكذا حسب ما هو موضح في الجدول أعلاه.

والجدول التالي يبين تقدير مستويات التوافر لمتغيرات الدراسة وفقاً للأوزان النسبية
جدول رقم (13.1) يبين تقدير مستويات التوافر لمتغيرات الدراسة وفقاً للأوزان النسبية.

معدل الوزن النسبي	90-100	80-89.9	70-79.9	50-69.9	أقل من 50
التقدير	ممتاز جدا	جيد جدا	جيد	مقبول	ضعيف

وفيما يلي التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة لأبعاد متغيرات الدراسة كل على حدة:

أبعاد المتغير المستقل ديوان المحاسبة الليبي :

(مشاركة المستويات الإدارية المختلفة، الوسائل والاساليب الرقابية المعتمدة)

تحليل إجابات عينة الدراسة حول ديوان المحاسبة (بعد مشاركة المستويات الإدارية المختلفة):

الجدول رقم (14.1) يوضح تحليل البيانات حول (بعد مشاركة المستويات الإدارية المختلفة)

مشاركة المستويات الإدارية المختلفة						
ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1	يقوم الديوان بمشاركة المستويات الإدارية في ممارسة الضبط على الأداء المالي على مستوى كل إدارة وقسم.	3.60	1.008	72%	مرتفعة	2
2	يظهر الديوان السياسات العامة، وآلية التنفيذ، والخطوط الهرمية حول كيفية تأدية	3.33	1.047	66.6%	متوسطة	5

					الضبط على الأداء المالي للمسؤولين عن تأديتها للبلديات	
6	متوسطة	64.6%	1.000	3.23	يوجد في الديوان نظام تحفيز جيد، يودي بموجبه إلى صنع دوافع للمشاركة في تأدية الضبط على الأداء المالي للبلديات.	3
3	مرتفعة	72%	0.928	3.60	يوجد في الديوان محاسبة شديدة لكل إدارة، وكل قسم، وكل موظف، ظهر منه تقصير في أداء مهامه أمام تأدية الضبط على الأداء المالي للبلديات.	4
4	متوسطة	66.6%	1.071	3.33	هناك توضيحات لكافة المستويات الإدارية، بتكاليف أنشطتهم، وتعزيز الوعي المالي والاداري لديهم، للضبط على الأداء المالي للبلديات.	5
1	مرتفعة	73%	0.864	3.65	تسعى الإدارة العليا بالديوان لمعرفة متطلبات القسم، أو الإدارة التي يتم العمل بها عند الضبط على الأداء المالي للبلديات.	6
	مرتفعة	71.2%	0.744	3.56	المتوسط والانحراف والوزن النسبي العام	

يتبين من الجدول رقم (14.1) ان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية لإجابات العينة حول مشاركة المستويات الإدارية المختلفة، وقد تراوحت بين التوسط والارتفاع. فقد جاء في الترتيب الأول الفقرة رقم (6) بمتوسط حسابي مقداره (3.65) وهو متوسط مرتفع، وبانحراف معياري (0.864) وقد بلغ الوزن النسبي (73.0%) مما يدل أن مستوى التوافر تقديره جيد ودرجة الموافقة لدى العينة مرتفعة يشير إلى تشتت الآراء وتباينها حول الفقرة، وبالتالي توافر مقتضاها جيد " فلإدارة العليا محل الدراسة تسعى لمعرفة متطلبات القسم، أو الإدارة التي يتم العمل بها عند الضبط على الأداء المالي للبلديات." بدرجة عالية.

في حين جاءت الفقرة رقم (3) في الترتيب الأخير من حيث درجة الموافقة عليها، فقد بلغ متوسطها الحسابي (3.23)، وبانحراف معياري (1.000) وقد بلغ الوزن النسبي (64.6%) مما يدل أن مستوى التوافر تقديره جيد ودرجة الموافقة لدى العينة مرتفعة يشير إلى تشتت الآراء وتباينها حول الفقرة، وكل ذلك يدل على أن درجة الموافقة على الفقرة متوسطة، وبالتالي توافر مقتضاها بدرجة متوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة.

وبشكل عام نجد أن مشاركة المستويات الإدارية المختلفة بين موظفي ديوان المحاسبة الليبي قطاع الحكم المحلي (البلديات)، متوفرة بدرجة مرتفعة، من وجهة نظر أولئك الموظفين، حيث حصل هذا البعد على متوسط حسابي عام (3.56) وهو متوسط مرتفع، وانحراف معياري (0.744)، ووزن

النسبي (71.2%) بمستوى توافر تقديره جيد مما يدل على أن مستوى مشاركة المستويات الإدارية المختلفة في مجتمع الدراسة مرتفع من وجهة نظر عينة الدراسة.

المتغير التابع ضبط الأداء المالي:

تحليل إجابات عينة الدراسة حول ضبط الأداء المالي:

الجدول رقم (15.1) يوضح تحليل البيانات حول ضبط الأداء المالي:

ضبط الأداء المالي						
ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1	يساهم الديوان في تدعيم السياسات المحاسبية المعتمدة، والتي تؤثر في ضبط الأداء المالي للبلديات.	3.63	0.897	72.6%	مرتفعة	4
2	يساهم الديوان عند ضبطه للأداء المالي في تطوير قدرات البلديات اللببية على الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.	3.48	1.198	69.6%	مرتفعة	5
3	يملك موظفو الديوان القائمون بعملية ضبط الأداء المالي الكفاءة المهنية لإتمام الأعمال بكفاءة ومهارة وخبرة.	3.63	1.213	72.6%	مرتفعة	3
4	اهتمام الديوان بترقية كفاءة موظفيه، من خلال عقد المؤتمرات والندوات عن ضبط الأداء المالي.	3.45	1.061	69%	مرتفعة	7
5	يساعد الديوان عند ضبطه للأداء المالي على وضع أهداف مالية واضحة، وقابلة للتنفيذ ضمن الزمن المحدد لها.	3.65	0.770	73%	مرتفعة	2
6	يساهم الديوان عند ضبطه للأداء المالي في إيصال المعلومات لصانعي القرار في البلديات في الوقت الملائم.	3.68	0.944	73.6%	مرتفعة	1

6	مرتفعة	69.6%	0.847	3.48	يساهم الديوان عند ضبطه للأداء المالي في تعزيز قدرة البلديات الليبية على اتباع سياسات محاسبية سليمة ودقيقة.
	مرتفعة	70%	0.906	3.5	المتوسط والانحراف والوزن النسبي العام

يتبين من الجدول رقم (15.1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية لإجابات العينة حول ضبط الأداء المالي في ديوان المحاسبة الليبي -قطاع الحكم المحلي (البلديات)، وقد كانت جميعها متوسطات مرتفعة.

فقد جاء في الترتيب الأول الفقرة رقم (6) بمتوسط حسابي مقداره (3.68) وهو متوسط مرتفع، وبانحراف معياري (0.944) وقد بلغ الوزن النسبي (73.6%) مما يدل أن مستوى التوافر تقديره جيد ودرجة الموافقة لدى العينة مرتفعة يشير إلى تشتت الآراء وتباينها حول الفقرة، وكل ذلك يدل على أن درجة الموافقة عن هذه الفقرة مرتفعة، فديوان المحاسبة الليبي يساهم في ضبط الأداء المالي في إيصال المعلومات لصانعي القرار في البلديات في الوقت الملائم، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة. في حين جاءت باقي فقرات هذا البعد بمتوسطات أقل قيمة من الفقرة الأولى، إلا أنها جميعها متوسطات مرتفعة، مما يدل على أن درجة الموافقة عليها مرتفعة، وبالتالي توفر مقتضاها بشكل كبير. وبشكل عام نجد أن ضبط الأداء المالي في ديوان المحاسبة الليبي محل الدراسة متوفر بدرجة مرتفعة، حيث حصل هذا البعد على متوسط حسابي عام (3.5) وهو متوسط مرتفع، مما يدل على أن درجة الموافقة على مضمون هذا البعد مرتفعة، ووزن النسبي ((70.0% بمستوى توافر تقديره جيد حيث يساهم ديوان المحاسبة الليبي محل الدراسة في ضبط الأداء المالي بشكل كبير وبمساعدة المستويات الإدارية المختلفة والوسائل الرقابية المعتمدة ، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، كما أن الانحراف المعياري بلغ (0.906) وهو تباين عالي، ويشير إلى أن تشتت آراء عينة الدراسة حول فقرات هذا البعد تشتتاً عالي مقبولاً.

الجدول رقم (16.1) ملخص تحليل استجابات العينة على أبعاد متغيري الدراسة:

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1.	مشاركة المستويات الإدارية المختلفة	3.56	0.744	71.2%	مرتفعة	2
2.	الوسائل والاساليب الرقابية المعتمدة	3.65	0.770	73%	مرتفعة	1
	المتغير المستقل: ديوان المحاسبة الليبي	3.66	0.746	73.2%	مرتفعة	1



2	مرتفعة	70%	0.906	3.5	:المتغير التابع: ضبط الأداء المالي
---	--------	-----	-------	-----	---------------------------------------

يتبين من الجدول رقم (16.1) ان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية لإجابات العينة حول أبعاد ومتغيرات الدراسة، وقد كانت جميعها متوسطات مرتفعة. وبالنسبة للمتغير المستقل جاء في الترتيب الأول بعد الوسائل والاساليب الرقابية المعتمدة في ديوان المحاسبة، وذلك بمتوسط حسابي مقداره (3.65) وهو متوسط مرتفع، وبانحراف معياري (0.770) وقد بلغ الوزن النسبي ((73.0% مما يدل أن مستوى التوافر تقديره جيد ودرجة الموافقة لدى العينة مرتفعة يشير إلى أن تشتت الآراء ليس عالياً، فهناك درجة متوسطة من تجانس فقرات هذا البعد حول الوسط الحسابي له.

في حين جاء في الترتيب الثاني بعد مشاركة المستويات الإدارية المختلفة في ديوان المحاسبة، وذلك بمتوسط حسابي مقداره (3.56) وهو متوسط مرتفع، وبانحراف معياري (0.744) وقد بلغ الوزن النسبي ((71.2% مما يدل أن مستوى التوافر تقديره جيد ودرجة الموافقة لدى العينة مرتفعة يشير إلى أن تشتت الآراء ليس عالياً، فهناك درجة متوسطة من تجانس فقرات هذا البعد حول الوسط الحسابي له.

وبشكل عام نجد أن المتغيرين المستقل (ديوان المحاسبة الليبي) والتابع (ضبط الأداء المالي في ديوان المحاسبة الليبي محل الدراسة متوفرين بدرجة مرتفعة، وذلك وفقاً لآراء عينة الدراسة، فقد حققا متوسطين حسابيين مرتفعين متقاربين جداً، حيث حصل المتغير التابع على متوسط حسابي (3.50) وهو متوسط مرتفع، بينما بلغ المتوسط الحسابي العام للمتغير المستقل ككل (3.66)، في حين كانت الانحرافات المعيارية متوسطة ومرتفعة على التوالي، فبلغ (0.906) للمتغير التابع، و (0.746) للمتغير المستقل، واوزان نسبية تبلغ ((73.2% للمتغير المستقل و((70% بمستوى توافر تقدير جيد وهذا يدل على انخفاض تشتت الآراء بخصوص فقرات المتغيرين، وبالتالي تجانسها حول أوساطها الحسابية.

اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الرئيسية:

تنص الفرضية الرئيسية للدراسة على أن "هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمساهمة إيجابية لديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات."، ومن أجل قبول هذه الفرضية أو نفيها يتطلب الأمر معرفة العلاقة التأثيرية بين المتغير التابع (ضبط الأداء المالي) والمتغير المستقل (ديوان المحاسبة الليبي)، ولمعرفة ذلك تم استخدام نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هي في الجدول.



الجدول رقم (17.1) يبين نتائج اختبار الانحدار لقياس الأثر الايجابي لمساهمة ديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي

مستوى المعنوية SIG	درجة الحرية DF	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	معامل الانحدار B	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.002	39	2.000	3.409	0.588	0.234	0.484	ضبط الأداء المالي	ديوان المحاسبة الليبي

يلاحظ من الجدول رقم (17.1) أن هنالك علاقة طردية وعالية نسبيا بين المتغيرين (ديوان المحاسبة الليبي وضبط الأداء المالي) بلغت (0.484) وكان معامل التحديد R2 قد بلغ (0.234)، أي أن ما قيمته 23% من التغيرات في ضبط الأداء المالي ناتج عن التغير في ديوان المحاسبة الليبي ، وفي السياق ذاته أظهرت نتائج التحليل أن ديوان المحاسبة الليبي يؤثر تأثيرا عالي على ضبط الأداء المالي بمقدار (0.588) مما يدل على وجود أثر إيجابي يلعبه المتغير المستقل في المتغير التابع ويؤكد ذلك أيضا مستوى الدلالة التي بلغت (0.002) أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا يعني أن الأثر دالا إحصائيا، وقد أثبت هذه النتيجة قيمة T المحسوبة التي بلغت (3.409) حيث كانت أكبر من قيمة T الجدولية (2.000) عند درجة الحرية (39)، وبناء عليه يتم قبول الفرضية الرئيسية والتي نصت: على وجود إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين ديوان المحاسبة الليبي وضبط الأداء المالي للبلديات.

وفيما يلي اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية:
اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تنص الفرضية الفرعية الأولى: على ان هناك أثر ايجابي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) "لمساهمة مشاركة المستويات الإدارية المختلفة في ضبط الأداء المالي للبلديات" ومن أجل قبول هذه الفرضية أو نفيها يتطلب الأمر معرفة العلاقة التآثيرية بين المتغير التابع (ضبط الأداء المالي) وبعد المتغير المستقل (مشاركة المستويات الإدارية المختلفة)، ولمعرفة ذلك تم استخدام نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هي في الجدول.

الجدول رقم (18.1) يبين نتائج اختبار الانحدار لقياس الأثر الايجابي لمساهمة مشاركة المستويات الإدارية المختلفة في ضبط الأداء المالي:

مستوى المعنوية SIG	درجة الحرية DF	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	معامل الانحدار B	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل

مدى مساهمة ديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة

0.004	39	2.000	3.080	0.544	0.200	0.447	ضبط الأداء المالي	مشاركة المستويات الإدارية المختلفة
-------	----	-------	-------	-------	-------	-------	-------------------	------------------------------------

يلاحظ من الجدول رقم (18.1) أن هنالك علاقة طردية ومتوسطة نسبيا بين المتغيرين (مشاركة المستويات الإدارية المختلفة وضبط الأداء المالي) بلغت (0.447) وكان معامل التحديد R2 قد بلغ (0.200)، أي أن ما قيمته 20% من التغيرات في ضبط الأداء المالي ناتج عن التغير في مشاركة المستويات الإدارية المختلفة، وفي السياق ذاته أظهرت نتائج التحليل أن مشاركة المستويات الإدارية المختلفة يؤثر تأثيرا عاليا على ضبط الأداء المالي بمقدار (0.544) مما يدل على وجود أثر إيجابي يلعبه المتغير المستقل في المتغير التابع ويؤكد ذلك أيضا مستوى الدلالة التي بلغت (SIG) 0.004 أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا يعني أن الأثر دالا إحصائيا، وقد أثبت هذه النتيجة قيمة T المحسوبة التي بلغت (3.080) حيث كانت أكبر من قيمة T الجدولية (2.000) عند درجة الحرية (39)، وبناء عليه يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى والتي نصت: على وجود مساهمة إيجابية ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) و مشاركة المستويات الإدارية المختلفة وضبط الأداء المالي للبلديات.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تتص الفرضية الفرعية الثانية: على ان هناك اسهام ايجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) " لوسائل وأساليب الرقابة المعتمدة لديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات" ومن أجل قبول هذه الفرضية أو نفيها يتطلب الأمر معرفة العلاقة التأثيرية بين المتغير التابع (ضبط الأداء المالي) وبعد المتغير المستقل (الوسائل وأساليب الرقابية المعتمدة)، ولمعرفة ذلك تم استخدام نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هي في الجدول.

الجدول رقم (19.1) يبين نتائج اختبار الانحدار لقياس المساهمة الايجابية لوسائل وأساليب الرقابة المعتمدة لديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي:

مستوى المغنوية SIG	درجة الحرية DF	Tقيمة الجدولية	Tقيمة المحسوبة	معامل الانحدار B	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.016	39	2.000	2.511	0.519	0.195	0.441	ضبط الأداء المالي	الوسائل والأساليب الرقابية المعتمدة



يلاحظ من الجدول رقم (19.1) أن هنالك علاقة طردية ومتوسطة نسبيا بين المتغيرين (مشاركة المستويات الإدارية المختلفة وضبط الأداء المالي) بلغت (0.447) وكان معامل التحديد R2 قد بلغ (0.195)، أي أن ما قيمته 19.5% من التغيرات في ضبط الأداء المالي ناتج عن التغير في مشاركة المستويات الإدارية المختلفة ، وفي السياق ذاته أظهرت نتائج التحليل أن الوسائل والأساليب الرقابية المعتمدة يؤثر تأثيرا عالي على ضبط الأداء المالي بمقدار (0.519) مما يدل على وجود أثر إيجابي يلعبه المتغير المستقل في المتغير التابع ويؤكد ذلك أيضا مستوى الدلالة التي بلغت (0.016) أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا يعني أن الأثر دالا إحصائيا، وقد أثبت هذه النتيجة قيمة T المحسوبة التي بلغت (2.511) حيث كانت أكبر من قيمة T الجدولية (2.000) عند درجة الحرية (39)، وبناء عليه يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية والتي نصت: "على وجود مساهمة إيجابية ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين الوسائل والأساليب الرقابية المعتمدة في ديوان المحاسبة الليبي وضبط الأداء المالي للبلديات".

الجدول رقم (20.1) يبين ملخص نتائج اختبار الانحدار للفرضية الرئيسية والفرضيات المتفرعة عنها:

الفرضية	المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل الانحدار B	مستوى الدلالة SIG	النتيجة	القرار
الرئيسية	ديوان المحاسبة الليبي	ضبط الأداء المالي	0.484	0.234	0.588	0.002	وجود أثر معنوي	قبول الفرضية
الفرعية الأولى	مشاركة المستويات الإدارية المختلفة	ضبط الأداء المالي	0.447	0.200	0.544	0.004	وجود أثر معنوي جزئياً	قبول الفرضية
الفرعية الثانية	الوسائل وأساليب الرقابية المعتمدة	ضبط الأداء المالي	0.441	0.195	0.519	0.016	وجود أثر معنوي جزئياً	قبول الفرضية

يلخص الجدول رقم (20.1) أعلاه نتائج اختبار الانحدار للفرضية الرئيسية والفرضيات المتفرعة عنها، حيث يتضح أن الأثر المعنوي محصور في الحالات التالية:

- 1) وجود أثر معنوي لديوان المحاسبة الليبي ككل على ضبط الأداء المالي.
- 2) وجود أثر معنوي لبعد مشاركة المستويات الإدارية المختلفة على ضبط الأداء المالي.
- 3) وجود أثر معنوي لبعد الوسائل وأساليب الرقابية المعتمدة على ضبط الأداء المالي.

النتائج والتوصيات

النتائج:

- من خلال ما تقدم من دراسة مدى مساهمة ديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات ومن خلال التحليل الإحصائي، توصل الدراسة إلى النتائج التالية:
- (1) يساهم ديوان المحاسبة الليبي في ضبط الأداء المالي للبلديات بمستوى ارتباط معنوي مباشر ذو دلالة إحصائية (0.05).
 - (2) تبين ان ديوان المحاسبة الليبي من خلال الإدارة العليا يسعى دوما بدرجة عالية لمعرفة متطلبات القسم، أو الإدارة التي يتم العمل بها عند الضبط على الأداء المالي للبلديات.
 - (3) تبين ان ديوان المحاسبة الليبي من خلال مشاركة المستويات الإدارية في المساهمة في ممارسة الضبط على الأداء المالي بدرجة عالية على مستوى كل ادارة وقسم.
 - (4) تبين ان ديوان المحاسبة الليبي يقوم بتبني نظام مناسب لضمان الجودة حول انشطته الرقابية، وضبط الأداء المالي للبلديات وتقاريرها، كما يخضع هذا النظام لمراجعة موضوعية وبصفه دورية.
 - (5) تبين ان ديوان المحاسبة الليبي يقوم في استقصاء الأساليب والوسائل الحديثة والفعالة للمساهمة في الضبط على الأداء المالي للبلديات.
 - (6) تبين ان ديوان المحاسبة الليبي يساهم عند الضبط للأداء المالي في إيصال المعلومات لصانعي القرار في البلديات في الوقت الملائم.
 - (7) تبين ان ديوان المحاسبة الليبي يساعد عند ضبط الأداء المالي على وضع أهداف مالية واضحة، وقابلة للتنفيذ ضمن الزمن المحدد لها.
 - (8) وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لبعد مشاركة المستويات الإدارية المختلفة، وبعد لوسائل وأساليب الرقابة المعتمدة في ضبط الأداء المالي للبلديات، وذلك من وجهة نظر الموظفين فيه.

التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحثين ديوان المحاسبة الليبي قطاع الحكم المحلي (البلديات) بما يلي:

- (1) تبني نظام التحفيز جيد، يودي بموجبه إلى المساهمة في صنع دوافع للمشاركة في تأدية الضبط على الأداء المالي للبلديات.
- (2) القيام بعمل زيارات ميدانية لمعرفة الخدمات التي تقدمها البلديات في ليبيا.
- (3) الاهتمام أكثر بترقية كفاءة موظفيه، من خلال عقد المؤتمرات والندوات للمساهمة في ضبط الأداء المالي.
- (4) المساهمة في تعزيز قدرة البلديات الليبية على أتباع سياسات محاسبية سليمة ودقيقة.



المراجع

أولاً: الكتب العربية:

النعمي، محمد نعمة ضافي، النظام الإجرائي لعمل ديوان الرقابة المالية الاتحادي؛ دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان.

النعمي، محمد عبد العال؛ خليفة، غازي جمال؛ البياتي، عبد الجبار توفيق، (2015): طرق ومناهج الدراسة العلمي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عبيدات، ذوقان؛ كايد، عبد الحق؛ رزق، عبد الرحمن، (2015): الدراسة العلمي: مفهومه وادواته واساليبه، الطبعة السابعة عشر، دار الفكر ناشرون موزعون، عمان، الاردن.

مطر، محمد عطية، (2010): مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الخامسة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً: المقالات والمؤتمرات العلمية والرسائل الماجستير والدكتوراه المنشورة:

أبو جناح، عمر محمد، (2020): دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الشرق، عمان، الأردن.

الاذينة، محمد خالد علي (2015) : دور ديوان المحاسبة في ضبط الأداء المالي في القطاع الحكومي الكويتي" ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن .

بن يوسف، يوسف (2022) : دور ديوان المحاسبة في الحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية "دراسة ميدانية على المراجعين بديوان المحاسبة في ليبيا"، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، المجلد 5، العدد 1 لسنة 2022م.

لحياصات، خالد محمد كايد، (2005): علاقة كفاءة وفاعلية استراتيجية إدارة الموارد البشرية بالأداء المؤسسي في المؤسسات الصحفية الأردنية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الأعمال، قسم الإدارة وإدارة الأعمال، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

العفاسي، علي، (2014): رقابة ديوان المحاسبة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

براهيمي، سهام، (2017): الرقابة كضمانة لترشيد استغلال الموارد ودورها في العملية التنموية، مجلة الحقوق، العدد (1)، المجلد (49)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.

خليل، جعرون؛ أمين، شبوط رابح، (2020): أجهزة الرقابة المالية على البلدية رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

خليل، محمد احمد ابراهيم، (2008): دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة بنها، بنها، مصر.



زعر، حمدي شحدة محمود، (2022): أثر مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي لنظام التأمين الصحي الحكومي في قطاع غزة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد (2)، المجلد (8)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

عبد المجيد، شيرين شير محمد (2018): رقابة ديوان المحاسبة على المال العام في دولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، الامارات. محمود، سوميه شكري محمد، (2019): الأخطاء الشائعة في إجراءات التحقق من ثبات وصدق أدوات القياس المستخدمة في البحوث التربوية العربية، مجلة التربية للبحوث والنشر العلمي، العدد (7)، المجلد (35)، جامعة أسيوط، أسيوط، مصر.

ثالثاً : المقالات والمؤتمرات العلمية والرسائل الماجستير والدكتوراه غير المنشورة:

الدوسري، جمال علي، (2011): ديوان المحاسبة الأردني ومدى ملائمة البيات التنفيذ لمكافحة الفساد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، اربد، الأردن.

شهد الله، محمد عبد العزيز حقار، (2020): مدى التزام ديوان المحاسبة الليبي بإجراءات رقابة الجودة الواردة بمعياري منظمة الإنتوساي (140)، دراسة ميدانية غير منشورة على الإدارة العامة لديوان المحاسبة الليبي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد (14)، المجلد (7)، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا.

مجلة الرقابة المالية، (2007): تصدرها المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، السنة الرابعة والعشرون، العدد (51)، تونس.

رابعاً: - الكتب الأجنبية:-

(2007): SPSS survival manual-A step by step guide to data ، J.،Pallant analysis using SPSS for windows (3rd ed.). Maidenhead: Open University Press.

J. L. (2010). A note on the usage of Likert Scaling for research ،Pimentel Kabacan ،Volume(18)، issue(2).data analysis. USM R&D Journal Philippines.،

خامساً: - القوانين والأنظمة والتعليمات والوثائق الرسمية:

التقرير السنوي لديوان المحاسبة الليبي 2021م، ليبيا.

